التبادل التجاري عبر الحدود السودانية الإثيوبية (١٩٥٦ - ١٩٨٩م)

سعاد محمد احمد فقير(*)

مقدمة

يعتبر العامل التجاري من العوامل المؤثرة على العلاقات بين الدول وخاصة الحدودية، وتلعب دوراً هاماً في المتغيرات السياسية والاقتصادية والخارجية بين السودان وإثيوبيا، سواء أكان التبادل التجاري بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وقوة تأثيره تكمن في مدى توفر الإمكانيات من جهة أو طريقة استثمار تلك الإمكانات وفقاً لخطط تنموية مدروسة وكفاءة علمية متخصصة من جهة اخري.

أهمية الموضوع:

وتكتسب السودان أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الإثيوبي في ضوء أنها تليها في منطقة القرن الأفريقي من حيث عدد السكان، كما تتمتع السودان بموارد طبيعية وفيرة وإمكانات أكبر في تحقيق التنمية، وبالتالي فإن السودان تمثل المنافس الطبيعي لإثيوبيا في الإقليم بأكمله. وزاد من أهمية السودان كونه السوق الأكبر في منطقة القرن الأفريقي بالنسبة للصادرات الإثيوبية. ويرى الإثيوبيون أن خدمة السوق السوداني سيكون لها أثر كبير في تحسين التنمية الإثيوبية.

(*) باحثة دكتوراه - تاريخ حديث معاصر - معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة.

أسباب اختيار الموضوع والفترة الزمنية :

اختارت الباحثة هذا الموضع لأنه يصب في إطار اهتمام السودان بتحسين أوضاعه الإقليمية وإقامة التوازن فيها، وهو الأمر الذي يتطلب دراسات عديدة لهذه الاوضاع والعمل على فهمها على نحو أفضل وموضوعية بقدر الإمكان، وهو ما قامت به الباحثة في موضوعها السابق لدرجة الماجستير عن الصراعات عبر الحدود السودانية التشادية وتوصلت فيها إلى ضرورة التفاهم والتعاون بين الدولتين.

ربطت الباحثة الفترة الزمنية باستقلال السودان عام ١٩٥٦ حتى قيام حكم الإنقاذ بوصول الرئيس عمر البشير إلى الحكم عام ١٩٨٩، وتحتوي في تلك الفترة الاوضاع الداخلية و التغيرات السياسية في إثيوبيا وأثرها في الاقتصاد عبر الحدود بين البلدين.

أهم مصادر البحث :

قد زارت الباحثة المدن الحدودية من القلابات السودانية والمتمة الاثيوبية ثم شهيدي – تعرف بهذا الاسم ولكن في حقيقة الاسم شندي ونسبة لانعدام اللغة العربية حرفت الي شهيدي كما اثبتها الاستاذ محمد علي الذي عاش في اثيوبيا والان بالقلابات تاجرا - ثم غندار وبحردار واخر المحطات العاصمة أديس أبابا.

وحصلت الباحثة علي مجموعة من الوثائق الأصلية المتعلقة بالموضوع من جامعة بحردار ومتحف ملس زيناوي ومقابلات شخصية ومن دار الوثائق القومية السودانية ومكتبة جامعة السودان ودار الكتب ودار النشر.

وكذلك دعمت الباحثة بحثها بمجموعة من الخرائط التي حصلت عليها من دور الوثائق السودانية والإثيوبية.

منهج البحث:

قد استخدمت الباحثة المنهج التحليل والوصفى الذى استند على بعض الوثائق والمصادر التاريخية التى اتيحت لنا وايضاً منهج المقارنة بين وجهات النظر بين الاطراف المتصارعة واوجه التشابه والاختلاف بين جوانب الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية فى عملية التبادل التجاري الحدودي بين البلدين مع جميع أنظمة الحكم والجبهات المتحاربة بين القبائل فى المنطقة الحدودية فى الفترة المحدد للدراسة.

الدراسات السابقة :

١ــ إكرام محمد صالح ،العلاقات السودانية الاثيوبية ،(١٩٨٩ــ ١٩٩٩م) بحث غير منشور مقدم لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة الخرطوم،معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ،٢٠٠٤م، وقد تناولت بعضاً من الموضوعات في نهاية الفترة المحددة للعلاقات السودانية الإثيوبية وقد استفادة الباحثة من بداية الفترة الزمنية للدراسة السابقة.

٢ــ عبد السلام أحمد علي ، الصراع الإثيوبي الإريتري مع إشارة خاصة لقضايا البحر الأحمر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم، شعبة العلوم السياسية ،٢٠٠٠م، وقد استفادة الباحثة من هذا الصراع بأن تكون منطقة البحر الأحمر منطقة تجارية هامة للبلدين.

كما أن منطقة الحدود بين السودان وإثيوبيا تمثل عصبا حيويا في الأوضاع الاقتصادية.

أن الذي يهمنا في العامل التجاري ليس التفاصيل الفنية في حد ذاتها إنما ارتباط العامل التجاري المباشر بامكانات الدولة عبر الحدود وأهدافها ، حيث أن قدرة الدولة الاقتصادية والامنية هي التي تحدد مستوى استقلال تلك القنوات التجارية وتحقيقها وفقاً لإستراتيجية البلدين الاقتصادية والأمنية، ووفقاً لأهداف تخدم البلدين.

نحاول في هذا البحث إلقاء الضوء علي المحاور الآتية:

أولاً : الاقتصاد السوداني .

ثانياً : التجارة عبر الحدود .

ثالثاً : التأثيرات السياسية والاقتصادية .

رابعاً: الاقتصاد الإثيوبي .

خامساً: التأثيرات الاقتصادية الإثيوبية .

سادساً: معوقات التبادل التجاريي بين البلدين .

سابعاً: طبيعة المنطقة الحدودية بين البلدين .

الخاتمة .

أولاً : الاقتصاد السوداني :

١ ـ **الموارد،** أن السودان غني بموارده الطبيعية ، إذ تتوفر فيه الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة كما تتوفر مصادر المياه. ويعتبر من أغنى الدول الأفريقية من حيث الثروات الحيوانية والمراعي والغابات التي يمكن أن توفر الأخشاب والصمغ العربي الذي ينتج السودان منه نسبة ٨٠٪ من الإنتاج العالمي. هذا فضلاً عن توفر خامات المعدنية والبترول. رغم ذلك يعتبر السودان من دول العالم الثالث الفقيرة [١].

٢ ـ **أهمية الموقع** ، يعتبر القرن الأفريقي من المناطق المهمة التي تتميز بموقع إستراتيجي في أفريقيا وعلي رأس طرق تجارية هامة بين البحر ألاحمروالبحر ألابيض المتوسط والمحيط الهندي وبين الدول العربية في منطقة الخليج العربي ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية[٢].

تبرز أهمية المنطقة في أن دولها تسيطر علي سواحل البحر الأحمر ومداخله، كما توجد بالمنطقة منابع نهر النيل الأزرق. هذا الموقع الإستراتيجي للقرن الأفريقي

جعله عرضه للإستهداف الخارجي، لذلك تتنافس عليه القوى المختلفة مما يجعله منطقة مليئة بالصراعات والحروب بين دوله[٣].

٣ - **التبادل التجاري** ، يعتبر السودان وإثيوبيا، وخاصة في المنطقة الحدودية بينهما، بالتشابه الكبير من الناحية الاقتصادية إذ أن الزراعة تشكل قوام هذا الاقتصاد، وتنتج إثيوبيا البن واشتهرت به في قارة أفريقيا حتي اصبحت القهوة قد تم توطينها في إثيوبيا، وإثيوبيا هي أيضا تحتل الصدارة في تربية وتصدير الماشية في العالم [٤].

تنتج من سلع التصدير الرئيسية نبات القات، والمعادن الذهب، والمنتجات الجلدية، والبذور الزيتية. ادخلت التطورات الأخيرة في قطاع زراعة الزهور وسائل حديثة في إثيوبيا لتصبح واحدة من أجود مصدري الزهور في العالم [٥].

ثانياً :التجارة عبر الحدود:

١ـ الطرق غير الرسمية

إزدهرت التجارة عبر الحدود من قبل الرعاة في كثير من الأحيان غير رسمية وخارجة عن سيطرة الدولة وتنظيمها. وبخاصة في شرق أفريقيا، أكثر من ٩٥٪ من التجارة عبر الحدود من خلال قنوات غير رسمية منها الماشية الحية والإبل والأغنام والماعز والأخشاب والفحم النباتي وعسل النحل والبخور و التوابل وبخاصة الشطة من إثيوبيا التي تباع في السودان ، وجيبوتي قد تقدر قيمتها الإجمالية بين ٢٥٠ الي ٣٠٠ مليون دولار سنويا (١٠٠ مرة أكثر من الرقم الرسمي) هذه التجارة تساعد على خفض أسعار المواد الغذائية، وزيادة الأمن الغذائي، والتخفيف من حدة التوتر على الحدود وتعزيز التكامل الإقليمي. ومع ذلك هناك مخاطر باعتبارها غير منظمة بقوانين ولوائح التجارة ، مثل السماح للمرض بالانتشار بسهولة أكثر و مواصفات الجودة في المنتج عبر الحدود [٦].

٢ــ العائد الضريبي المفقود

كانت الحكومات غير راضية ظاهريا مع العائدات الضريبية المفقودة وعائدات النقد الأجنبي والمبادرات الأخيرة سعت لتوثيق وتنظيم هذه التجارة مع القطاع الخاص لتسهم المنتجات الجلدية مثل تصميم الحقائب التي أصبحت تساهم في التصدير بدرجة كبيرة، بإضافة الي منتجات اخري وتشمل الحبوب والبقول والقطن وقصب السكر والبطاطا والجلود والفول دخلت في قائمة المواد المصدرة ولكن مازال التهريب الحدودي سيد الموقف وخاصة المنطقة الحدودية الرقابة غير دائمة والتجارة سهلة المنال [٧].

ثالثاً :التأثيرات السياسية والاقتصادية:

١ــ يتميز السودان بالمساحة الشاسعة، الموارد الكبيرة، الثروات الطائلة، لكن كل ذلك لا يتناسب مع عدد سكانه ومساحته وإمكانياته وموقع السودان الجغرافي الذي يتميز بأنه يقع في محيط إقليمي يعاني من الإنفجار السكاني وقلة الموارد والفقر (أثيوبيا واريتريا ـ... الخ). كما تعاني معظم دول الجوار معه من مشاكل اقتصادية، سياسية، اجتماعية وعدم استقرار ظل يتأثر به سلباً وإيجاباً[٨].

٢ــ كما أن حدود السودان مع دول الجوار التسع والتي اصبحت في الوقت الحاضر سبع ،معظمها عبارة عن خطوط وهمية تمر عبر مناطق كاشفة مما يسهل التسلل من خلالها كما في حدود السودان الشرقية خاصة مع اريتريا- أثيوبيا ، فالحركة ميسورة للقبائل الحدودية هناك ، ولا تستطيع الدولة حماية هذه الحدود أو السيطرة عليها ، الأمر الذي يترتب عليه تشجيع الحركة والتجارة غير الشرعية عبر الحدود مثل التهريب وتجارة السلاح وغيرها[٩] .

٣ــ اصبح من مهددات الأمن القومي السوداني و ساهم في حدوث منازعات خاصة مع دول لها أطماع بالتعدي على أراضي السودان مثل الوضع مع دولة أثيوبيا[١٠].

٤ـ ورث السودان مشاكل حدودية قديمة وحديثة مع معظم جيرانه مع أفريقيا الوسطى (أم دافوق) فلماذا جاء الاهتمام بمشاكل الحدود السودانية مع أثيوبيا تحديداً ؟ إن الاهتمام بتلك المشاكل خاصة في منطقة الفشقة يرجع لأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية بالنسبة للسودان واثيوبيا [١١].

رابعاً :الاقتصاد الإثيوبي:

١. لقد مرت أثيوبيا زمناً طويلاً باقتصاد ضعيف متقلب بين احتكار العائلة الإمبراطورية المالكة لكل شيء في كنف الإمبراطور هيلاسيلاسي مروراً بعصر اقتصاد الفوضى والتناحر السياسي منذ سقوط الإمبراطور وبداية حقبة منظومة حكم الجنرالات (أمان عندوم) ومن ثم حقبة اقتصاد الحرب الضروس التي قادها الكولونيل (مانقستو) ضد ثوار اريتريا وتداعيات إقليم الأوقادين اعتماداً على العوائد المتدنية لصادرات البن الأثيوبي وعلى تحويلات الآلاف من اللاجئين الأثيوبيين بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة للاعتمادات السنوية المتواضعة من أموال المعونة الأمريكية، فضلاً عن الدعم الإسرائيلي اللوجستي لحسم الصراع المسلح في إريتريا – الأمر الذي أفرز اقتصاداً بلا ملامح وقدراً هائلاً من العوز و الفقر ضاعفها موجات الجفاف والتصحر وتزحزح حزام المطر خلف المرتفعات الأثيوبية [١٢]. إلا أن أثيوبيا تزرع فقط ٣٠ مليون فدان من أصل ٣٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة حيث عانى أكثر من مليوني إثيوبي من آثار المجاعة خلال العقد الماضي - (أنظر الي الصورة التقطتها الباحثة من متحف الرئيس ملس زيناوي ببحر دار بإثيوبيا) [١٣] .

٢. استضافة الحكومة الإثيوبية لحركة التمرد المسلحة على أراضيها المتاخمة للحدود السودانية لاستهداف العمق السوداني بشرق السودان، وجنوب شرق النيل الأزرق وأعالي النيل – وتوفير الدعم اللوجستي والمعنوي لها أثر في التبادل التجاري بين البلدين[١٤] .

٣. تهديد الجيش الإثيوبي للولايات والمدن السودانية المتماسة حدودياً مع إثيوبيا، وتعطيل برامج التنمية وحركة انتقال المواطنين والمصالح في التجارة الحدودية والتداخل الرعوي الأمر الذي وصل لدرجة احتلال مدن الكرمك وقيسان أكثر من مرة وتمكين حركة التمرد من تهديد السودان الشمالي مرارا[١٥] .

خامساً : التأثيرات الاقتصادية الإثيوبية:

١ــ التبادل التجاري الرسمي:

أ ـ اصبحت إثيوبيا دولة حبيسة بعد استقلال اريتريا ، تبحث عن منفذ بحري تطل من خلاله على العالم الخارجي ، خاصة بعد حربها مع اريتريا وقطع علاقات البلدين ، فالبديل هو السودان بعد استبعادها لدولة جيبوتي بسبب ارتفاع التكلفة و بعد موانيها والصعوبات التي صاحبة امن الطرق التجارية بين أديس أبابا والموانى الجيبوتية[١٦] .

ب ــ تعيش قبائل مشتركة ومتداخلة لا تعترف بالحدود السياسية بين الدولتين وتوجد قبائل رعوية كثيرة وفي بعض الاحيان تتسبب في صراعات علي الحدود مع المزارعين السودانيين مما يثير توتر العلاقات بين الدولتين[١٧] .

ج ــ ترتبط كل من السودان وإثيوبيا بعلاقات تاريخية قديمة منذ مملكة مروي (كوش) ومملكة أكسوم ، وقد ارتبطت تلك العلاقات بمشكلة دعم النشاط المعارض في البلدين معاً ولا تزال هذه المشكلة مستمرة حتى وقتنا الحاضر، وقد ظهر تأثيرها المباشر على الأمن القومي السوداني بصورة مباشرة من خلال مشكلة جنوب السودان[١٨] .

د ـ تمثل إثيوبيا منذ الحقبة الإمبراطورية الأمهرية (منذ منليك الثاني عام ١٨٨٢م وحتى هيلا سلاسي عام ١٩٧٤م) طرفاً أصيلاً في التسويات الأوروبية التي صاغت الخارطة السياسية الجغرافية لدول القرن الأفريقي[١٩] .

سادساً : معوقات التبادل التجاري بين البلدين :

١ــ المشاكل الأمنية وتجارة الحدود :

أ - يعتبر أمن الحدود بين السودان وإثيوبيا ذو أهمية كبرى ، إذ إن طبيعة المشكلات الأمنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بين استقرار المواطنين القاطنين على الشريط الحدودي بين الدولتين، وإذا تهدد أمن البلاد في الحدود فإن الاستقرار السكاني والزراعي يصبح مهدداً بالهجرة من قري الحدود إلى مناطق أكثر أمناً واستقراراً وأكثر المشاكل الأمنية في الحدود هو ما يعرف بعصابات الشفته التي تنطلق من داخل الأراضي الأثيوبية، وأحياناً من داخل الأراضي السودانية، وعرفت عصابات الشفتة في الحدود السودانية الإثيوبية منذ أن ظهرت العلاقات التجارية بين البلدين وأصبحت الحدود مفتوحة(٢٠) .

ظلت حركة التجارة بين السودان وأثيوبيا تزاول منذ زمن بعيد لاسيما في عصر الدولة المهدية، إذ كان التجار الإثيوبيين يصلون ببضاعتهم إلى سوق القلابات حيث كانت التجارة تزاول بطريقة بدائية إلى أن تحسنت وتطورت مؤخراً حيث أدخل نظام الجمارك بين الدولتين(٢١) .

ب ـــ إن التعاون والتكامل كان على مستوى الحكومات فقط ، أي تعاون بين القيادات الحكومية العليا ، وليس بين الشعبين خاصة الفئات المنتجة من المزارعين والرعاة ، وأن الإجراءات الاقتصادية (الجمارك، السياسات الضريبية، عدم إعادة مراجعة الأسعار، تبديل العملة) أعاقت كثيراً الحركة التجارية بين البلدين.

ج ــ عدم التنسيق في السياسات التجارية بين السودان وإثيوبيا المتمثل في عدم موافقة البلدين على استيراد الأدوات الكهربائية والالكترونية وقطع الغيار، وكنتيجة لذلك قام التجار السودانيين باستخدام ميناء مساوا الإريتري لنقل البضائع الهامة، وبالتالي أصبحت اريتريا معبر لتهريب البضائع من دول الخليج والدول الأوروبية(٢٢) .

د ـــ إن السودان يعاني من مشكلة تكاليف الحرب والمشاكل الأمنية الأخرى، ثم إن الحكومة المركزية تعتمد على إيرادات الجمارك والضرائب، إلا أن إعطاء السلطات الولائية الصلاحية الكاملة لتحصيل رسوم الجمارك والضرائب على الحدود أمر أضر وأعاق سير التجارة خاصة عندما أضافت السلطات الولائية رسوم إضافية على الرسوم التي تفرضها الحكومة المركزية [٢٣].

هـ - رغم أن هناك العديد من البضائع يتم تصديرها من السودان إلى أثيوبيا ، مثل السكر، الملح ، القطن وأخرى يتم استيرادها من أثيوبيا مثل العدس، البوهيات، لبن البدرة ، البن ، إلا أن كمية هذه البضائع من المصادر والوارد غير واضحة في المستندات الجمركية والضريبية لأن ٩٠٪ منها يتم تمريرها عن طريق التهريب.

و ـــ رغم أن مصلحة الجمارك الاتحادية بدأت في تسجيل البضائع في كل من محطات الجمارك الستة : - كسلا – القضارف – باسوندا – القلابات – الدمازين (الكرمك – قيسان) – الحماديت [٢٤]. عن طريق أرانيك تملا بواسطة هذه المحطات ، إلا أن عدم استخدام الأرانيك المركزية من قبل الحكومة لأسباب سياسية، قد شجع وزاد من عملية التهريب، كما يرى بعض التجار أن تمويل الحكومة لبعض التجار دون الآخرين من شأنه أن يخلق نوع من الاحتكار في السوق، وبالتالي ليس هنالك مفراً آخر غير اللجوء للتهريب.

ح ـــ كذلك من المعوقات التي تواجه التجارة الإقليمية بين السودان وإثيوبيا، هيكل الإنتاج والتوزيع في منطقة القرن الأفريقي عموماً، فالدولتين تنتجان البضائع الأولية المستوردة للمنتجات الصناعية، كما إنها دول زراعية ورعوية تعتمد على الزراعة وتصدير الحيوانات كمصدر دخل رئيسي [٢٥].

ي ـــ يوجد في كل من السودان وأثيوبيا سوق واسع إضافة إلى مستوى عالي في المواصلات والاتصالات إلا أن مستوى دخل الفرد ضعيف مما يؤثر

على حركة السوق ، وكذلك مستوى تبادل المعلومات على مستوى الدولة والمؤسسات غير كاف لتشجيع التجارة والتعاون والتكامل بالمنطقة والفرصة الوحيدة لتحقيق التكامل والتعاون المشترك بين الدولتين هي محاولة كل دولة تذليل العقبات المذكورة أو محاولة الحد منها.

سابعاً :طبيعة المنطقة الحدودية بين البلدين:

١. يتضح أن منطقة الحدود محاطة بالأنهار في الأراضي السودانية من كل الجوانب، يميز موقعها هذا إغراء للإثيوبيين للاعتداء عليها متى ما شاءوا إذ لا يقف أمامهم أي مانع أو عازل يحول بينهم وبين الاستفادة من هذه الأراضي الخصبة، فهي أراضي متاخمة تماماً للأراضي الإثيوبية . كذلك تتميز منطقة الفشقة بجانب خصوبتها الزراعية، بإنتاجها الكثيف للسمسم والذرة والقطن قصير التيلة بجانب الصمغ العربي والخضروات والفواكه على ضفاف الأنهر الثلاثة عطبرة، ستيت و باسلام(٢٦).

٢. تم توضيح الحدود على الطبيعة لتكون معلماً طبيعياً بين السودان وإثيوبيا في تلك المنطقة ، من علامة الحدود الواقعة في الضفة اليمنى من خور القاش ، حيث وضعت علامة حدود في وسط صخرة ثم إلى جبل كورتيب ثم وضعت علامة و صورة من اتفاقية الحدود لسنة ١٩٠٣م في صخرة عالية في الضفة اليمنى من نهر ستيت حيث يتقاطع خور الرويان مع نهر ستيت وتلك التي تعتبر معبرا بين القلابات والمتمة الاثيوبية وقد قامت الباحثة بزيارة تلك المنطقة تأتي العمالة الاثيوبية الي القلابات السودانية من نساء واطفال ورجال علي الاقدام للعمل (٢٧).

٣. لقد اعترفت أثيوبيا اعترافاً قانونياً في اتفاقية الحدود لعام ١٩٠٢م وبروتوكول الحدود لسنة ١٩٠٣م ، واتفاقية عام ١٩٧٢م بأن منطقة الفشقة أرضاً داخل الحدود السودانية (٢٨).

٤. توالت المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات بين السودان وأثيوبيا عبر اللجان المشتركة حول الحدود بين البلدين في عام (١٩٦٥م وحتى١٩٧٠م)، وكانت الوفود السودانية تصر على التمسك بحذافير مضمون اتفاقيات الحدود المبرمة، بينما كان الجانب الأثيوبي يشير إلى مثلث أم بريقع دون التطرق إلى مثلث الفشقة التي يدعي الأثيوبيون احتلالها من قبل ستين عاماً. ويوضح دكتور البخاري عبد الله الجعلي في كتابه نزاع الحدود بين السودان وأثيوبيا ، وإصرار أثيوبيا وتمسكها بمثلث الفشقة لما فيها من اقتصاد زراعي [٢٩].

٥. وأن كان النزاع حول الحدود بين السودان وأثيوبيا يمر بطرق مسدودة وكانت عقبة في السير قدما لتحسين سبل العلاقات التجارية والمتحسنة بين البلدين .

كان هناك تباين في الحالة السياسية في البلدين أسفرت عن تقلبات في الاوضاع الاقتصادية بينهما، وعلى سبيل المثال فإن إثيوبيا مرت بتغيرات كبيرة من نظام حكم أوتوقراطي إلى ثورة شيوعية، كما أن السودان مر بتقلبات سياسية لا تخفى على أحد، عدة سنوات بعد الاستقلال وهذا بالإضافة لتردي الأحوال الاقتصادية[٣٠].

الخاتمة :

١ــ إن تطور التبادل التجاري بين السودان أثيوبيا عبر الحدود يستلزم تنشيط منظومة كثيفة من المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين التيظلت معطلة لأزمان تطاولت منذ منتصف القرن الماضي.

٢ــ التبادل التجاري وتكامل الموارد تخدم مستقبل الأمم والشعوب وبخاصة إثيوبيا والسودان إلى آفاق أرحب من التعاون الاقتصادي واختزال عامل الزمن بفتح قنوات التبادل في دعم الاقتصاد والموارد والمصالح المشتركة لدفع عجلةالانتاج المشترك في تطور المجالات الاقتصادية والسياسية بين البلدين وفقاً لتحسين التعاملات بربط المناطق الحدودية وتحسين طرقهامثال لذلك طريق القضارف – دوكة – القلابات – المتمة – قندار و طريق الدمازين – الكرمك – أصوصا وطريق الشوك – الحمرة – شرارة – قندارلخدمة نقل الركاب والبضائع.

٣ــ وضع الشروط الخاصة بالتجار لممارسة تجارة الحدودالرسمية ، تسجيل التاجر كتاجر حدود والإقامة بالحدود أو بالقرب منها ، قيمة الصادرات ، تعادل قيمة الواردات.وهنالك اتفاقيات وضعت في الوقت الحاضر علها تري النور لخدمة البلدين بدلا من التناحر الحدودي والتهريب .

٤ــ حازت إثيوبيا على قبول السودان بأن حصلت على منفذ بحري لتجارتها الخارجية والداخلية عبر ميناء بورتسودان وتخصيص منطقة حرة للتجارة الإثيوبية عبر الموانئ السودانية وفق اتفاقيات نموذجية بين الأشقاء تعويضاً لفقدان إثيوبيا تماماً لمنافذها البحرية على البحر الأحمر بعد استقلال إريتريا.

٥ــ يمكن القول إن عدم التنسيق للسياسات بين الدولتين خاصة فيما يتعلق بقضايا الجمارك، الضرائب ، التهريب، كذلك وفي ظل عدم وجود متابعة وفي ظل التأثيرات المحلية والإقليمية والدولية، تبقى مجرد أحلام وتطلعات للجانبين بعيداً عن إمكانية تنفيذها بصورة عملية.

ملاحق البحث :

الملحق الأول

١ - خريطة الحدود السودانية الاثيوبية .

خريطة توضح القري الحدودية بين السودان وإثيوبيا

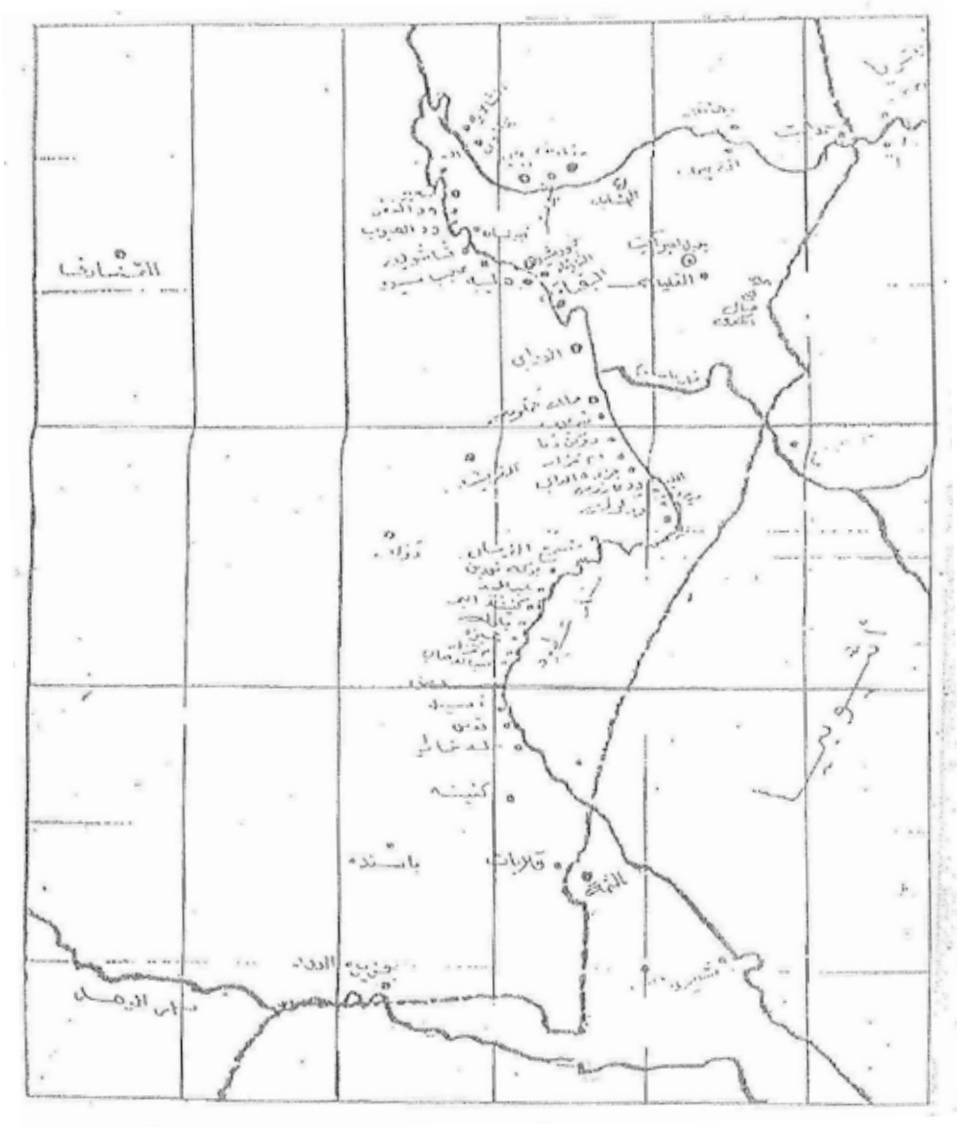

الملحق الثاني

٢ - خطاب دكتور منصور خالد بوزارة الخارجية السودانية إلي نظيره بوزارة الخارجية الإثيوبية دكتور مناس هايلي .

H.E. Dr. Mansour Khalid,
Minister for Foreign Affairs,
Government of the Democratic Republic of the Sudan.

(b) *Note of July 18, 1972, from the Sudan's Minister for Foreign Affairs to Ethiopia's Minister for Foreign Affairs*

EMBASSY OF THE DEMOCRATIC

REPUBLIC OF THE SUDAN

ADDIS ABABA

18 July, 1972

I have the honour to acknowledge receipt of Your Excellency's Note of 18th July, 1972, concerning the boundary question, which reads as follows:-

"I. Basic acceptance of Major Gwynn's demarcations on the basis of the 1902 and 1907 treaties as the boundary line between Ethiopia and the Sudan, regardless of the issue concerning the validity of Gwynn's demarcations.

As regards the boundary north of the Setit River, acceptance of the Talbot/ Martinelli demarcation of February 1903 (as intensified in February 1916) as the boundary line as far as Abu Gamul.

For the purposes of redemarcation, the boundary south of Setit River shall be divided into two parts, namely, the boundary south of Mount Dagleish and north of Mount Dagleish.

II. Boundary south of Mount Dagleish

A. Minor rectifications

There shall be a rectification of the boundary to the effect that the line of demarcation shall run across the crest points rather than the base of the hills of Halawa, Umdoga, the Mutan and Mount Jerok.

B. The Governments of the Sudan and Ethiopia shall, before deciding on the southern terminal point of their common boundary, invite the Government of Kenya for the purpose of determining the point of tri-junction of the frontiers of Ethiopia, the Sudan and Kenya.

III. The Boundary north of Mount Dagleish to Setit River

A. Identification line in Setit Humera

In areas where either side has apprehension about fresh penetrations, the Government of Ethiopia is prepared to accept the Sudanese proposal that an identification line be drawn to fix the limit of territories of their *de facto* holdings, particularly in the section of the frontier north of Mount Dagleish to the Setit River. The *status quo* shall be respected until final disposition of the case by agreement between the two Governments.

B. Re-demarcation between Setit River and Mount Dagleish

Prior to re-demarcation of the Gwynn line in this sector of the boundary, the Government of Ethiopia wishes to arrive at an understanding with the Government of the Sudan on the following:

The two Governments shall agree that while redemarcation proceeds from Mount Dagleish southwards, the Governments of the Sudan and Ethiopia shall study the problems resulting from settlement and cultivation by nationals of either nation in the territory of the other with a view to finding an amicable solution. The two Governments shall set up a special committee to deal with this problem in detail and submit a report to the Consultative Committee as soon as possible."

In reply I have the honour to inform Your Excellency that the foregoing proposals are acceptable to my Government and I agree that Your Excellency's Note together with this Note in reply shall constitute an understanding between our two Governments regarding our respective positions on the subject matter.

Accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Signed
Dr. Mansour Khalid
Minister for Foreign Affairs

H.E. Dr. Minasse Haile,
Ministry for Foreign Affairs,
Government of Ethiopia,
Addis Ababa.

ترجمة الوثيقة

من :السفارة السودانية الديمغراطية بأديس أبابا

أ. د/ منصور خالد وزير الخارجية

"لي الشرف لتلقي ملاحظاتك الخاصة بيوم 18 يوليو 1972م بخصوص الحدود والتي تقول :

1-القبول الاساسي لتعيين الحدود الخاص بالملازمغوين علي اساس اتفاقيات عام 1902م و1907م علي الحدود بين اثيوبيا والسودان وبغض النظر عن صلاحية تعيين الحدود الخاص بغوين ، اماعن الحدود الشمالية لنهر الستيت و قبول تعيين حدود تالبوت /مارتينل لعام 1903م (مكثف عام 1916م) لخط الحدود حتي ابو جامول .

لغرض اعادة تعيين الحدود الشمالية و الجنوبية لنهر الستيت ستقسم الي جزئين ، الحدود الجنوبية لجبل دقليش و الشمالية لجبل دقليش.

2-الحدود الجنوبية لجبل دقليش:-

أ- تصحيح طفيف :-

سوف يكون هناك تصحيح علي الحدود الي حد التأثير علي خط تعيين الحدود سوف يمر من علي قمة و ليس قاعدة هضاب (حلاوة و ام دقو) الموتان و جبل جروك.

ب-حكوماتا السودان و اثيوبيا ، قبل تحديد النقطة النهائية لحدودهما الجنوبية ، عليهما دعوة الحكومة الكينية من اجل تحديد النقطة الثلاثية لحدود البلدان الثلاثة.

3-الدود الشمالية لجبل دقليش الي نهر الستيت:-

أ- في المناطق كلا الطرفين التي شهدت حوادث اختراقات حديثة ، ال حكومة الاثيوبية تحضرت لقبول عرض السودانيين لرسم خط محدد لتثبيت حدود المناطق التابعة (دي فاكتو و خاصة في شمالي جبل دقليش الي نهر الستيت و ايقاف الحالة سوف يحترم حتي القرار النهائي و ذلك بموافقة الحكومتين).

ب- اعادة تعيين الحدود بين نهر الستيت و جبل داقليش :-

طبقا لاعادة تعيين خط غوين في هذا الجزء من الحدود ، الحكومة الاثيوبية تتمني ان تتوصل الي تفاهم مع الحكومة السودانية فيما يلي :-

- علي الحكومتين قبول علي ان بينما اعادة تعيين تنفذ من جنوب جبل دقليش ، الحكومتان سوف تدرسان المشاكل الناتجة عن استقرار و تعايش الشعوب في كلا المناطق الخاصة بهما لايجاد حل مقبول . الحكومتان عليهما و ضع جمعية خاصةللتعامل مع هذه المشكلة بالتفاصيل و ارسال تقارير للجهات الاستشارية باقرب وقت ".
- ردا لذلك ، لي الشرف بان اخبر سعادتك ان هذه العروض مقبولة من قبل حكومتي و انا اوافق علي ملاحظات سيادتكم و بهذه الملاحظات سوف تخلق تفاهم بين الحكومتين بخصوص ماعنا المتفق عليها في هذا الامر .

الموقع	المرسل اليه
د/ منصور خالد	د/ ميناس هايل
وزير الخارجية	وزير الخارجية الحكومة الاثيوبية
	اديس ابابا

الملحق الثالث

٣ - صورة توضح مدي تأثيرالمجاعة التي خلفتها الحروب بمتحف ملس زيناوي ببحردار التقطتها الباحثة في٢٠١٥/٧/١٢م.

هوامش البحث

١. محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٧ م، ص ٢٢٠.

٢. خريطة الحدود السودانية الاثيوبية.

٣. عمر سعد الدين (واقع المأزق الاقتصادي في السودان – الأبعاد والجذور) مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٤ ، أبريل ١٩٨٦ ، ص ٣٨.

4. HAMILTON, D.,'Ethiopia-Sudan Border Issue' , Africa Research Bulletin ,Vol.5, No.2 ,March 15 , 1968 , pp. 975-977.

٥. إدارة الأمن الاقتصادي ، شركة مستقبليات الدولية للإعلان والنشر والترجمة، ملف الاقتصاد الأثيوبي، مقال بعنوان عولمة الموارد الأثيوبية – واقتصاديات المستقبل، الخرطوم ، ٢٠٠٢ م ، ص ١.

٦. المرجع السابق ، ص ١.

٧. المرجع السابق ص ٤

٨. عمر سعد الدين ، مرجع سابق (واقع المأزق الاقتصادي في السودان – الأبعاد والجذور) مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٤ ، أبريل ١٩٨٦ ، ص ٣٨.

٩. الامين عبد الرازق ادم ،دور ارتريا في استقرارمنطقة القرن الافريقي والبحر الاحمر، الخرطوم، ٢٠٠٨م ، ص٤٥.

١٠. وكالة السودان للأنباء ، ملف العلاقات السودانية الأثيوبية ، العلاقات الاقتصادية ، ملف رقم (١١) الخرطوم ، يوليو ٢٠٠٣م.

١١. خطاب ، لدكتور منصور خالد في وزارة الخارجية الي دكتور مناس هايلي بوزارة الخارجية الاثيوبية سنة ١٩٧٢م.

١٢. مركز دراسات أفريقيا والشرق الأوسط ، التقرير السنوي، لعام ٢٠٠٢م، أثيوبيا ، العلاقات الاقتصادية، الخرطوم ، ص ١٣٨.

١٣. صورة ، توضح المجاعة التي ضربت اثيوبيا،من متحف ملس زيناوي ببحردار،عند زيارة الباحثة لها،٢٠١٥/٧/١٢م

١٤. البخاري عبد الله الجعلي ،نزاع الحدود بين السودان واثيوبيا، الكويت، مطبعة الخليج، ١٩٧٩ ـــ ١٩٨٠ م ، ص٥١.

١٥. البخاري عبد الله الجعلي ،دبلوماسية الحدود في افريقيا،حدود السودان الشرقية مع اريتريا، قطر، الدوحة ، مطابع الباكر ،٢٠٠٠ م ،ص٥٣.
١٦. الامين عبد الرازق ادم ،دور ارتريا في استقرارمنطقة القرن الافريقي والبحر الاحمر، الخرطوم،٢٠٠٨ م .
١٧. وكالة السودان للأنباء ، ملف العلاقات السودانية الأثيوبية ، العلاقات الاقتصادية ، ملف رقم (١١) الخرطوم ، يوليو ٢٠٠٣م.
١٨. إكرام محمد صالح، العلاقات السودانية الاثيوبية، (١٩٨٩ - ١٩٩٩م) بحث غير منشور مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الخرطوم،معهد الدراسات الافريقية والاسيوية،٢٠٠٤م ص،٣٤.
١٩. مرجع سابق ، خطاب دكتور منصور خالد بوزارة الخارجية السودانية الي نظيره دكتور مناس هايلي بوزارة الخارجية الاثيوبية سنة ١٩٧٢م
٢٠. وكالة السودان للأنباء ، ملف العلاقات السودانية الأثيوبية ، العلاقات الاقتصادية ، ملف رقم (١١) الخرطوم ، يوليو ٢٠٠٣م.
٢١. البخاري عبد الله الجعلي ، مرجع سابق ، دبلوماسية الحدود في افريقيا،حدود السودان الشرقية مع اريتريا، قطر ، الدوحة ، مطابع الباكر ،٢٠٠٠ م ،ص٥٤.
٢٢. عبد التواب عبد الحي ، النيل والمستقبل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط (١) ١٩٨٨ م ، ص ٢٩.
٢٣. المرجع السابق ، ص ٣٠.
٢٤. محمود الصياد، محمد عبد الغنى سعودي، السودان، دراسة فى الوضع الطبيعى والكيان البشرى والبناء الاقتصادى، القاهرة، مكتبة الانجلو،١٩٩٦م.
٢٥. خليل حسن محمد ، الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتدفقات اللاجئين في السودان واثرها علي مسار التنمية ،الخرطوم ، ١٩٨٧م ص،٤٣.
٢٦. محمود سيد أحمد ، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، دار المستقبل القاهرة، ١٩٩٢ م ، ص ٣٤.
27. 27- John M. Cohen, Ethiopia after Haila Selassie the government land factor journal of the royal African society, vol.72,no 289, October 1973
٢٨. مرجع سابق ، خطاب دكتور منصور خالد بوزارة الخارجية السودانية الي نظيره دكتور مناس هايلي بوزارة الخارجية الاثيوبية سنة ١٩٧٢م
٢٩. الأمن الاقتصادي ، شركة مستقبليات للإعلام، ملف مستقبل العلاقات السودانية الأثيوبية، مشروعات إسرائيلية تهدد حصر مصر في مياه النيل، الخرطوم، ٢٠٠٢م ، ص ٢.
٣٠. البخاري عبد الله الجعلي، مرجع سابق، قطر، الدوحة، مطابع الباكر، ٢٠٠٠ م ، ص٥٤.

مكتبة البحث

أولاً : مصادر اصلية :

أـ وثايق غير منشورة:

١ــ خطاب دكتور منصور خالد بوزارة الخارجية السودانية الي نظيره دكتور مناس هايلي بوزارة الخارجية الاثيوبية سنة ١٩٧٢م.

ثانياً: ـ وثائق منشورة :

١ـ مشكلات اللاجئين في السودان ـــ الماضي والحاضر والمستقبل ــ دراسة ميدانية ـرئاسة الاقليم الشرقي ـــ كسلا ١٩٨٦م.

٢ــ إدارة الأمن الاقتصادي ، شركة مستقبليات الدولية للإعلان والنشر والترجمة، ملف الاقتصاد الأثيوبي، مقال بعنوان عولمة الموارد الأثيوبية واقتصاديات المستقبل، الخرطوم، ٢٠٠٢م، ص ١.

تقارير منشورة:

١ـــ وكالة السودان للأنباء ، ملف العلاقات السودانية الأثيوبية ، العلاقات الاقتصادية ، ملف رقم (١١) الخرطوم ، يوليو ٢٠٠٣م.

٢ــ ملف ثورة الانقاذ الوطني ، رقم (١)،ثلاث سنوات علي ثورة الانقاذ الوطني ،وكالة السودان للانباء، ادارة المعلومات والبحوث، الخرطوم، ١٩٩١م .

٣ـــ نشرة صادرة عن المفوضية السامية للاجئين، عام ١٩٨٥ ـ جنيف سويسرا ـ١٩٨٥م.

٤ــ قرير وزارة الخارجية ، سفارة السودان باديس ابابا في دعم العلاقات بين البلدين ١٩٨٦م.

ثالثاً : المراجع العربية والمعربة :

١ــ البخاري عبد الله الجعلي ،نزاع الحدود بين السودان واثيوبيا، الكويت، مطبعة الخليج، ١٩٧٩ ـــ ١٩٨٠ م .

٢ــ البخاري عبد الله الجعلي ،دبلوماسية الحدود في افريقيا،حدود السودان الشرقية مع اريتريا، قطر ، الدوحة ، مطابع الباكر ،٢٠٠٠ م .

٣ــ الامين عبد الرازق ادم ،دور ارتريا في استقرارمنطقة القرن الافريقي والبحر الاحمر، الخرطوم ،٢٠٠٨م .

٤ـــ خليل حسن محمد ، الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتدفقات اللاجئين في السودان واثرها علي مسار التنمية ،الخرطوم ، ١٩٨٧م.

٥ـــ بركت هيلاسلاسي ، الصراع في القرن الافريقي، ترجمة عفيف الرزاز، لبنان، بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية ،ش،م،م، ١٩٨٠ م.

٦ـــ عبد التواب عبد الحي ، النيل والمستقبل ، القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٨م .

٧ـــ مني السيد عثمان ، الاثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة اللاجئين لاقليم شرق السودان، القاهرة ،١٩٨٩م.

٨ـــ محمود الصياد، محمد عبد الغنى سعودي، السودان، دراسة فى الوضع الطبيعى والكيان البشرى والبناء الاقتصادى، القاهرة، مكتبة الانجلو،١٩٩٦م

رابعاً: المراجع الأجنبية :

1. A. Osman and Ibrahem Alkusany :the impact of social Services in Refugees affected Area in the Refugees Sudan , Khartoum 1984.
2. I.L.O., UNHCR towards self reliance A programme of action of refugees in Eestern and Central Sudan, Geneva1984.
3. Ferd Halliday, Maxin Mohyneux, The Ethiopian Revolution.- Manchester : Uwin Brothers, working 1981.

خامساً: الدوريات

الدوريات العربية :

١ـ علي عبد الرحمن نميري ،الامن والمخابرات نظرة اسلامية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم،١٩٩١م.

٢ـ إدارة الأمن الاقتصادي ، شركة مستقبليات الدولية للإعلان والنشر والترجمة، ملف الاقتصاد الأثيوبي، مقال بعنوان عولمة الموارد الأثيوبية – واقتصاديات المستقبل، الخرطوم ، ٢٠٠٢ م ، ص ١.

٣ـ محمد رضا فوده، المصالح الامريكية في القرن الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم ٨٥، مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية، يناير، القاهرة ، ١٩٨٦م.

سادساً:الدوريات الأجنبية:

1-John M. Cohen, Ethiopia after Haila Selassie the government land factor journal of the royal African society, vol.72,no 289, October 1973.

2-HAMILTON, D.,'Ethiopia-Sudan Border Issue' , Africa Research Bulletin ,Vol.5, No.2 ,March 15 , 1968 , pp. 975-977.

3--Stevens, Richard P. The 1972 Addis Ababa Agreement and the Sudan's Afro-Arab Policy, The Journal of Modern African Studies, Vol. 14, No. 2 (Jun., 1976).

سابعاً: الصحف والمجلات:

١ـ جريدة الانقاذ الوطني، العدد ١١٩،مارس ١٩٩٠م، دارالوثائق ، الخرطوم.

٢ــ وزارة الثقافة والاعلام السودانى ، السودان ارض المليون ميل ، ادارة الاعلام الخارجى ١٩٨٨م.

ثامناً: الرسائل العلمية:

١ــ إكرام محمد صالح ،العلاقات السودانية الاثيوبية ،(١٩٨٩ـــــ ١٩٩٩م) بحث غير منشور مقدم لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة الخرطوم،معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ،٢٠٠٤م .

٢ــ عبد السلام احمد علي ، الصراع الاثيوبي الاريتري مع اشارة خاصة لقضايا البحر الاحمر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم، شعبة العلوم السياسية ،٢٠٠٠م .

تاسعاً: مواقع من علي شبكة الانترنت:

- http://islamonline.net
- http://www.sudanile.com
- http://www.sudaneseonline.com
- CIA The world Fact bok – Ethiopia.
- Enclopedia of nations Africa – Ethiopia.